

الجَمْهُورِيَّةُ الْجَزَائِيرِيَّةُ
الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الشَّعُوبِيَّةُ

لِلْمَرْكَبِ مَعْنَى بِهِ مِنْهُ
مَعْدَلُ الْعِلُومِ الْاِقْتَادِيَّةِ وَالْعَوْمِ التَّصْيِيرِ

المؤتمر الدولي الثاني

يومي 5 - 6 ماي 2009

2

الازمة العالمية الراهنة و البدائل العالمية و المصرفية

النظم المصرفية والاسلامية نموذجاً

مكانة الاقتصاد الإسلامي في معالجة

الأزمة المالية العالمية الراهنة

الدكتور حمال رزيق جامعة البليدة

الأستاذ عبد السلام عقون جامعة المدية

مقدمة

تعرض الاقتصادي الأمريكي بداية من صيف 2007 إلى أزمة الرهن العقاري، التي كانت نتيجة تغير القروض العقارية المتاحة للعائلات، ثم تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية حقيقة في سبتمبر 2008، تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير الذي عرفه العالم في ثلاثينيات القرن الماضي.

تضافرت مجموعة من الأسباب، وترآكمت لسنوات عدة، لتصنع أزمة هي الأسوأ على الاقتصاد الأمريكي خاصة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ولم تقتصر انعكاساتها على النظام المالي فقط أو قطاع العقارات فحسب، بل امتدت تأثيرها إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك سعت كل البلدان المتأثرة بالأزمة إلى صياغة الحلول واقتراح البديل الكفيل لوضع حد لتداعيات هذه الأزمة، ويبقى الاقتصاد الإسلامي الذي هو بناء رباني متكملاً هو السبيل الأحدر للخروج من هذه الأزمة وتفادي تكرارها في المستقبل.

من أجل تشخيص هذه الأزمة، والتعرف على الخطط المقترحة لإدارة هذه الأزمة، وتقديم البديل الإسلامي كخيار أمثل لإدارة الأزمة، أنجزنا هذه المداخلة التي كانت الإشكاليتها الرئيسية : إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون بدليلاً للاقتصاديات الوضعية في إدارة الأزمة المالية الحالية؟

أولاً - ماهية الأزمة المالية العالمية الراهنة

1- تقديم الأزمة: بدأت بوادر الأزمة تظهر للعيان منذ صيف 2007، عندما انفجرت فقاعة الرهن العقاري، التي انجرت عن عجز العائلات الأمريكية عن سداد أقساط القروض العقارية، متدنية الجودة والتي بلغت قيمتها 2,5 تريليون دولار، بحيث قامت المؤسسات المالية بتقديم قروض بقيمة 11 تريليون إلى العائلات من أجل شراء المنازل، و11 تريليون أخرى كقرض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، وبفضل تقنية توريق الديون قامت ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق ل تستغل المبلغ الحصول عليه في تقديم قروض عقارية جديدة مرات عديدة.

قامت شركات التوريق التي اشتهرت هذه الديون بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وطرحها للتداول في الأسواق المالية، فعرفت رواجاً كبيراً بفضل ما تدره من فوائد، وفي نفس الوقت وبتطبيق معيار القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الد ولية أعيد تقييم المنازل بقيم أكبر من قيمتها السابقة، فقاموا برهنها لدى مؤسسات أخرى، لتقوم هذه المؤسسات بدورها ببيع هذه القروض لمشركتات التوريق التي أصدرت سندات بقيمة هذه القروض وطرحها للتداول في الأسواق المالية، وفي خطوة أخرى أصدرت أدوات مالية (مشتقات) باسم هذه السندات للمضاربة على فروق الأسعار، وتم طرحها للتداول في الأسواق المالية منفصلة عن السندات، وهذا ما جعل المنازل تحمل بقروض كبيرة تفوق قيمتها، وانقطعت الصلة بين حملة السندات والمقترضين

هذه القروض العقارية كانت بحسب فائدة متغيرة، بحيث يضاف إلى سعر الفائدة الثابت معدل التضخم ومعدل الخصم لدى البنك المركزي، ففي البداية كانت معدل الخصم منخفض جداً ليبدأ في الارتفاع بداية من 2005، فارتفعت أقساط القروض الذي أدى إلى عجز المقترضين عن سدادها، يتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطررت البنوك والمؤسسات المالية لخواضة بيع العقارات محل النزاع، وبسبب تشيع السوق عجزوا عن ذلك فالانخفاض قيمتها، فصنفت هذه القروض مع القروض الرديئة، وهي مولدة بودائع عملاء آخرين والذين سارعوا إلى سحب ودائعهم فعجلت البنوك عن مقابلة الطلب على سحب الودائع وهو ما يعني الإفلاس، فأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأوراق المالية المصدرة باسمها ما أدى إلى انهيار مؤشرات الأسواق المالية، وهو ما دفع بهذه البنوك إلى طلب التأمين على هذه القروض عند شركات التأمين وهي الخطوة التي ساهمت في انتشار الأزمة إلى شركات التأمين، لقد أدى إفلاس البنوك إلى تشديد القيود على الديون المنوعة للمستثمرين مما صعب على المؤسسات الإنتاجية الحصول على قروض لتمويل مشاريعها فامتدت الأزمة إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، ومن جهتها هذه المؤسسات عملت على تخفيض تكاليفها فقلصت من عدد العمال وهو ما أدى إلى انتشار البطالة.

عرفت أسعار الفائدة في بداية القرن الحادي عشر مستويات متدنية في أمريكا، لكنها كانت في حدود 11% في أوروبا، مما دفع البنوك الأوروبية إلى شراء السندات من الأسواق المالية الأمريكية، للاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية، زد إلى ذلك الترابط الكبير بين الأسواق المالية، كلها أسباب ساهمت في سرعة انتقال الأزمة إلى أسواق المالية الأوروبية، ومنها إلى باقي العالم.

2- أسباب الأزمة: تضافرت عدة أسباب أدت في النهاية إلى انفجار الأزمة، ومن بين هذه الأسباب:

أ. إفرازات أزمة الرهن العقاري: نتيجة تنافس المؤسسات المالية على تحقيق أكبر ربح ممكن، توسيع في تقديم القروض حتى بدون ضمانات حقيقة، وأوجدت من أجل ذلك وسائل متعددة في صورة قروض قصيرة الأجل، وبعد انفجار فقاعة شركات التكنولوجيا 2001، روجت المؤسسات المالية للقروض العقارية، فأقبل الناس بشكل كبير للحصول على القروض العقارية ذات معدلات فائدة متغيرة بضمانت العقار، ولقد بالغت البنوك في تقديم هذه القروض حتى على حساب احتياطاتها القانونية، وهذا في ظل غياب الدور الرقابي للبنك الفدرالي، وبعد عجز العائلات الأمريكية عن دفع أقساط القروض، التي زادت قيمتها بسبب ارتفاع سعر



الفائدة، وفي المقابل تراجعت قيمة العقارات بسبب حدوث تشعب في السوق، نتج عنه نقص في السيولة لدى البنوك، فعجزت عن دفع أموال المودعين الذين تأفروا على طلبها من البنوك.

بـ. ضعف الشفافية: ويتجلى ذلك في قيام البورصات والبنوك بالتزوير على خسائرها، وعدم إظهار المعلومات الحقيقة في قوائمها المالية، بحيث يتم التعميم عن الخسائر والديون المعروفة، ونجد أن مدراء البنوك والبورصات ينشرون قوائم مالية غير حقيقة، لا يشرون فيها إلى الديون المعروفة، ومحاولة استفادتهم من هذه المعلومات، ناهيك عن وجود توافق بين رجال السياسة وأرباب المال ومدراء المؤسسات المالية، ولقد ساعد في ذلك ضعف رقابة أجهزة الدولة، وترك الحرية الكاملة للسوق، بحيث أربعة أخماس أعمال المؤسسات المالية كان يتم خارج الميزانية، وهذا كله بمحجة أن السوق يصحح أخطاءه بنفسه، ويعالج أزماته دون الحاجة إلى تدخل حكومي.

جـ. فساد الإدارة العليا: وهو واقع الكثير من المؤسسات، مما جعلها لا تلتزم كثيراً بالقواعد المصرفية، وأصبحت تبحث عن أكبر ربح، فأفرطت في تقديم القروض للأفراد وخاصة في صيغة الرهن العقاري، دونما دراسات استعلامية عنهم، ودونما اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، بل ركزت اهتمامها فقط على المرتبات والمكافآت، حيث وصلت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" في 2007 حوالي 486 مليون دولار.

دـ. استخدام أدوات مالية عالية الخطورة: عرفت الأسواق المالية في العقود الأخيرة ظهور عدة أدوات مالية، بالإضافة إلى تطوير الأدوات التقليدية، الأمر الذي سهل التعامل في الأسواق المالية الدولية، وأصبح التوفيق وتقدير درجة المخاطرة يلولا، كما أن عملية تطوير الأدوات المالية التقليدية وابتكار أدوات مالية جديدة أزالت الكثير من المعوقات أمام المستثمرين والمقرضين المحليين، للتعامل في الأسواق المالية الدولية وقد ساعدت على الاندماج فيما بين تلك الأسواق. إلى جانب تطوير الأدوات التقليدية لتكون أكثر ملائمة للتعاملات الدولية، ظهرت أدوات مالية أخرى أكثر تطوراً وتمثل هذه الأدوات في المشتقات المالية للخيارات، العقود المستقبلية، المقاييس والأدوات المستندة (توريق الدين).

هـ. ارتفاع حجم السيولة العالمية: لقد تضاعف حجم السيولة على المستوى العالمي فترجع عرها زيادة المضاربة، واتساع الموجة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، بحيث التبادلات المالية في الاقتصاد الحقيقي لا يمثل سوى 2,2% من التبادلات العالمية، بقيمة 44.800 مليار دولار من مجموع 2.069.300 مليار دولار، وقد انتقلت قيمة رؤوس الأموال المستخدمة في المشتقات المالية من 1.000 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.406.900 مليار دولار سنة 2008، الشكل التالي يبين تطور نسبة السيولة إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) لدى البنوك المركزية؛

وـ. تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي: لقد حصلت تراجعات مهمة في أداء الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي، وتمثل مظاهر هذا التراجع في العجز في الميزان التجاري ، العجز في الميزان الحكومي، الذي بلغ 410 مليار دولار في عام 2008 وهو ما يمثل حوالي 2.9% من الناتج القومي الأمريكي، تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الأمريكي، والتي وصلت حسب إحصائيات الخزانة الأمريكية في الأشهر الثلاثة (السابع والثامن والتاسع) من عام 2008 إلى الصفر، ترافق أعباء المديونية، التي ارتفقت من 5 تريليون دولار عام 2000 إلى أكثر من 10 تريليون دولار عام 2008.

زـ. ارتفاع أسعار المواد الأولية: إن موجة الارتفاع في أسعار المواد الأولية، التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة، ساهمت مساهمة كبيرة فيما وصلنا إليه من استنفاد للسيولة والمدخرات، كما أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها أسعار المحروقات التي وصلت

إلى حدود 148 دولار للبرميل لأول مرة، إلى ارتفاع فاتورة العائلات، وهو ما ساهم في عجز العائلات عن تسديد أقساط القروض العقارية التي أدت إلى انفجار الأزمة.

ج. اختلال النظام المصرفي: وتمثل مظاهر هذا الاختلال في طبيعة هذا النظام المصرفي، و تتجلى هذه المظاهر في طبيعة النظام المصرفي المولد للنقد والائتمان المصرفي، غياب الإشراف والرقابة على البنوك، التوسيع في الائتمان بضمادات من الدرجة الثانية والثالثة، وبدون ضمادات حقيقة، السماح بالاقتراض من أجل المضاربة في الأسواق المالية، ربط مكافآت مدراء البنوك وأعضاء مجلس الإدارة، بنسبة معينة من الأرباح، وهذا ما شجعها على التوسيع في منح الاقراض، والبحث عن الربح في الأجل القصير، بدون الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة؟

ط. نمو نشاط المضاربة: من بين أكبر الأسباب وراء تزايد الأسواق المالية، هو المضاربات المائلة التي تتم فيه دون وجود أدنى مبرر اقتصادي حقيقي لها، فترى سعر الورقة المالية يتضاعف عشرات المرات دون أي مبرر، فلأصل أن أي زيادة في سعر الورقة المالية، يقابلها زيادة فعلية في قيمة الأصول التي تتلها في الاقتصاد الحقيقي، ولكن هذا لم يحدث إنما الارتفاع والانخفاض في أسعار الأوراق المالية غالباً ما يعود إلى المضاربة.

ي. التوسيع في الدين: توسيع المؤسسات المالية في تقديم القرض بكل أشكالها، للعائلات، للمؤسسات وللدول، وتنافست فيما بينها في تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ مجموع الديون 39 تريليون دولار ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، منها 9,6 تريليون دولار دين فردية منها نحو 6,6 تريليون دولار متعلقة بالرهن العقاري، كما بلغت ديون الشركات قرابة 18,4 تريليون دولار، والديون الحكومية حوالي 12 تريليون دولار، وقدر حجم الطلب على الديون بحوالي 380 ألف دولار في الدقيقة. ولقد استعملت في ذلك عدة آليات مثل توريق الديون، البطاقات الائتمانية، التسهيلات الائتمانية.

ك. تنامي حجم القطاع الخاص: ارتفع نصيب القطاع الخاص من التدفقات المالية، حيث أصبحت حصته تصاعدي خمسة أضعاف التدفقات الرسمية، فمع الرأسمالية المعمولة ساد الاحتكار وانعدم التنافس، بعد أن سيطر القطاع الخاص - الذي لا يمثل أربابه سوى 5% من المجتمع - على 95% من ثروة المجتمع، وتتجلى بعض مظاهر هذه السيطرة في أن خمس شركات عملاقة تُسيطر على 50% من الأسواق العالمية، في مجالات صناعات الفضاء، المكونات الإلكترونية، السيارات، الطائرات المدنية، الفولاذ والالكترونيات، خمس شركات أخرى، تسيطر على 70% من السلع الاستهلاكية ، خمس شركات أخرى تهيمن على 40% من النفط والعقول الإلكترونية الخاصة والإعلام، و 51% من أكبر الاقتصاديات في العالم اليوم، هي شركات لا دول ، مبيعات 200 شركة، تمثل 28,3% من الإنتاج الخام العالمي.

ل. إفرازات العولمة المالية: وهي تعبير عن التحرير الواسع للأنشطة التجارية، المالية والخدمية، وقد منحت هذه الإستراتيجية أصحاب رؤوس الأموال، حرية كبيرة في ممارسة نشاطاتهم دون قيود، ولا يهمهم سوى تحقيق مصالحهم المادية

م. صناديق التحوط: هي عبارة عن مؤسسات مالية، ظهرت بعد أزمة 2000، والتحول من الاستثمار في مجال التكنولوجيا، إلى الاستثمار في مجال الائتمان والقروض، وهي غير خاضعة للرقابة مثل صناديق الاستثمار الأخرى، لقد أدت المكاسب المائلة التي تتحققها إلى انتشارها في العالم وأصبحت تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وبمحوزتها أصول بقيمة 2.250 مليار دولار، تعمل هذه الصناديق على الاقتراض من المؤسسات المالية بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر تلك الأموال في بلدان تكون فيها أسعار الفائدة

مرتفعة لترجح الفرق بين القيمتين، كما فعلت مع سندات سوق القروض العقارية الثانوية، مما أدى إلى إفلاس الكثير منها وضياع أموال المستثمرين، وهي تساعد تداول واستثمار مبالغ مالية ضخمة، خارج الدائرة الرسمية الخاضعة للرقابة.

نـ. القيمة العادلة: دور القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية "IFRS"، التي تسمح بالاستفادة من قروض إضافية عن الأصول المرهونة لدى البنوك بسبب ارتفاع أسعار هذه الأصول، وزيادة القدرة الائتمانية للمؤسسات غير المالية في أوقات استرداد أصولها المرهونة، مما يضعف النظام المصرفي، نتيجة عدم التحكم في زيادة المخاطر، وارتفاع التضخم بسبب ارتفاع أسعار الأصول.

3ـ عوامل عمق الأزمة: يرى الأخصائيون أن الأزمة الحالية هي الأعنف على الإطلاق، ولو أن العوامل التي ذكرناها سالفا، تجمعت في اقتصاد غير الاقتصاد الأمريكي لما أدت إلى أزمة بهذه الجسامنة، وهذا يعود إلى عدة عوامل تتعلق بالاقتصاد الأمريكي، تمثل في

* الأزمة تتعلق باقتصاد قائد الاقتصاد العالمي، وينجلي ذلك بكون الدولار مرجعية لمعظم التعاملات المالية والتجارية العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد في العالم، حيث تقدر وارداتها بحوالي 1919 مليار دولار، أي بنسبة 15% من الواردات العالمية، 70% من الشركات الأوروبية والآسيوية تعتمد على السوق الأوروبية في ترويج منتجاتها، الناتج المحلي في أمريكا يمثل خمس (5/1) الناتج الإجمالي العالمي، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مصدر بعد منطقة الأورو.

* الأزمة تحدث في زمن العولمة، ومن ميزاتها سرعة انتشار المعلومات، وانتقال العدوى، بحيث إذا حصل أي شيء في أمريكا تصل بسرعة ردود الفعل إلى باقي دول العالم؛

* أصحاب رؤوس الأموال ، تتوزع استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة، فينهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديهما؛

* التخوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية ، وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة ، وهي تعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار، سواءً كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على الدولار كسعر صرف ثابت، وبذلك فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت)، لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة؛

من بين المؤشرات الدالة على حسامة الأزمة، أن مؤشرات البورصات الأمريكية وحتى خلال الأزمتين العالميتين، لم تخفض إلا في حدود 2% و3%， وفي هذه الأزمة انخفضت مؤشراتها في يوم واحد بنسبة 14%， وحتى أكبر البنوك العالمية لم تستطع الصمود أمام الأزمة.

4ـ تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة: اختلفت شدة تأثير الدول بهذه الأزمة، باختلاف ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي من جهة، واختلاف جاهزية اقتصاداتها لتحمل الصدمات، وتصحيح الاختلالات ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي :

أـ دخول الاقتصاد في حالة ركود: يعتبر اقتصاد ما في حالة ركود، إذا عرف تراجعاً مستمراً في معدل النمو، لمدة سداسين متتالين عمّا كان عليه في السداسي الذي قبلهما، وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، الذي عرف تراجعاً بمعدل 0,3%، في السداسين الثاني والثالث من سنة 2008 مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، وهذا بسبب تراجع استهلاك العائلات وإنفاق الشركات، نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع والطاقة من جهة، وتضيق البنوك على منح القروض بسبب نقص السيولة من جهة أخرى، كما راجع صندوق النقد الدولي توقعاته بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي، حيث قدر أن يبلغ معدل نمو الناتج الإجمالي الدولي نسبة 1% في 2009، وهو أضعف من معدل النمو الذي وضعه لسنة 2008 الذي بلغ 2,5%.

بـ. خسائر قطاع العقارات : تراجعت أسعار المساكن بحوالي 10%， وهذا لزيادة حجم المعروض من العقارات للبيع في المزاد العلني الذي بلغ حدود 1,2 تريليون دولار، كما تراجعت نسبة بناء المساكن بنسبة 600%， نتيجة إفلاس العديد من شركات القرض العقاري مثل "نيو سينتشال كوربوريشن" و"أمريكان هوم مورغيفن إنفستمنت"، بالإضافة إلى إلغاء الشركات العقارية 12 ألف وظيفة، لمواجهة نحو 1,2 مليار دولار من خسائرها، كما يواجه من 1 إلى 3 مليون أمريكي خطر فقدان منازلهم، و 14 مليون أمريكي مدانون لشركات الرهن العقاري بقروض تفوق قيمة منازلهم.

جـ. آثارها على المؤسسات المالية : تراجعت أرباح البنوك الأمريكية، بعد حذف مبالغ كبيرة من ميزانياتها، تتعلق بالديون

العقارات، التي لم تتمكن من تحصيله، زيادة على تراجع أسعار أسهمها في الأسواق المالية، هنا واحتفل 11 بنك من التعاملات وعلى رأسها "ليمان براذرز"، وتحول كل من "مورغان ستانلي" و"غولدمان ساكس" إلى شركتين قابضتين، وهما آخر بنكين استثمرين، كما أدت الأزمة كذلك إلى اندماج عدة بنوك من بينها، "بنك أوف أمريكا" وبنك "كتري وايد"، كما قام البنك الفيدرالي بتأميم عدة شركات وعلى رأسها "فاني ماي" و"فريدي ماك"، وشركة التأمين "أيه آي جي".

دـ. التأثير على التجارة الخارجية: أثرت الأزمة بصورة حادة على أسواق السلع الأولية الدولية، فلقد عرفت أسعار المواد الأولية مستويات قياسية خلال النصف الأول من عام 2008، وهذا في إطار الارتفاع المستمر الذي تعرفته منذ 2003، ولكن ما لبثت أن بدأت في الانخفاض وبشكل كبير، فقد انخفضت أسعار البترول من حدود 148 دولار للبرميل إلى حوالي 38 دولار للبرميل، كما عرفت أسعار المواد الغذائية كذلك انخفاضاً في أسعارها خاصة المواد الغذائية ذات الشمن المرتفع، هذا وعرفت سوق السيارات وأجهزة الإعلام الآلي تراجعاً كبيراً في المبيعات، حيث انخفضت مبيعات السيارات بنسبة 21% في سبتمبر 2008، ونفس الشيء بالنسبة لقطاعي الكهربائيات والبصريات اللذين عرفاً تراجعاً بنسبة 3,1%.

هـ. ارتفاع معدلات البطالة : نتيجة لإفلاس بعض المؤسسات المالية، والشركات العقارية، وتراجع أداء البعض الآخر، فقد عرفت نسبة البطالة ارتفاعاً كبيراً حيث وصلت إلى حدود 7,6% في بداية 2009، بالإضافة إلى انخفاض الأجور، الذي قابله ارتفاع في التضخم، وهذا ما انعكس سلباً على استهلاك وادخار العائلات، وهناك تحفقات من انتقالها إلى أزمة اجتماعية.

ثانياً - خطط الإنقاذ المقترنة لإدارة الأزمة

1- على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية : أقرت الحكومة الأمريكية خططي إنقاذ لتجاوز تداعيات الأزمة، في 27 سبتمبر 2008، وضعت خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار، لشراء أصول الشركات المتعرّضة بالرهن العقاري، والمسجلة قبل إعداد السلطات لهذه الخطة، ويكون مقر هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمدّف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار، وتنتهي هذه الخطة إلى غاية 31 ديسمبر 2009.

في شهر فبراير من 2009 وضعت الإدارة الجديدة للحكومة الأمريكية خطة إنقاذ ثانية، تمثل في مجموعة من التحفيزات لإنعاش الاقتصاد، بضم 787 مليار دولار تمتد على 18 شهر، ابتدأ من شهر فبراير 2009، وتمدّف إلى استحداث من ثلاثة إلى أربعة ملايين منصب شغل، وتحقيق الاستقرار المالي، وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من شبح الركود، وتتضمن الخطة 310 مليار دولار لزيادة الإنفاق العام، و 212 مليار دولار كتحفيزات ضريبية، والباقي يوجه لدعم البنية التحتية للاقتصاد الأمريكي.

2- خطة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7: اتفق وزراء المالية ومدراء البنك المركزي في مجموعة G7، التي تضم البلدان الصناعية الكبرى وهي : (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان)، على صياغة خطة إنقاذ لإعادة الثقة إلى الأسواق المالية العالمية، بالتخاذل إجراءات حاسمة، واستعمال جميع الوسائل، لدعم المؤسسات المالية الكبرى التي يتسبّب إفلاسها في إفلاس مؤسسات أخرى، وذلك بتمكّن حصص من رأس المال، والتخاذل جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية، واستعادة ثقة المودعين، من خلال تأمين وداعهم ، الشفافية ونشر معلومات دقيقة حول الأصول المالية، والتخاذل قرارات فعالة في الوقت المناسب لإنشاش أسواق الرهن العقاري، وإجراء عملية تقدير للأصول.

3- بريطانيا: قام البنك المركزي البريطاني بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة، ونطاق المقترضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزي، كما قام مع البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيف نسب الفائدة إلى مستويات دنيا، وقدّمت السلطات البريطانية ضمماً كاملاً للودائع كي تساعده على استرداد ثقة المودعين بعد إفلاس شركات الرهن العقاري . هذا إلى جانب إقرار خطة من طرف الحكومة البريطانية، تمثل في ضخ 250 جنيه إسترليني أي ما يعادل 450 مليار دولار أمريكي، لإنقاذ البنوك من تداعيات الأزمة المالية.

4- الاتحاد الأوروبي: قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيف سعر الفائدة، وضمان عملية الإقراض بين البنوك من أجل تحجّب دخول الاقتصاد في حالة ركود، كما أقرت الدول الأوروبية تتضمن تقديم مبلغ 1.7 تريليون يورو (2.3 تريليون دولار)، لمساعدة القطاع المالي ومساعدة البنوك على مواجهة الأزمة المالية، ومن بين هذه الدول فرنسا التي تعهدت بضخ مبلغ 491 مليار دولار، إسبانيا 135 مليار دولار، هولندا 272 مليار دولار، والبرتغال 27 مليار دولار. كما تعهدت ألمانيا على توفير 670 مليار دولار، بهدف إنقاذ الاقتصاد ومساعدة القطاع المالي ودعم البنوك المتعرّبة.

5- اليابان: أقرت الحكومة اليابانية خطة إنقاذ بقيمة 27 تريليون ين، أكتوبر 2008، استهدفت تقديم القروض للشركات الصغيرة، وتقدّم مساعدات مالية للأسر لتحفيز الإنفاق. إلى جانب إقرارها خطة تخفيف اقتصادية قوامها 23 تريليون ين (255 مليار دولار) في بداية السنة الحالية، لإنشاش الاقتصاد الياباني، تتضمن حزمة من الإجراءات لزيادة فرص العمل وتشجيع الإقراض، وضخ الأموال في النظام المصري، بهدف تحقيق استقرار النظام الاقتصادي الياباني.

6- روسيا: أقرت الحكومة الروسية حملة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد، وتجاوز تداعيات الأزمة المالية التي تأثرت بها الأسواق المالية الروسية بشكل كبير، وتمثل هذه الخطة في ضخ حوالي 10 تريليون روبل (حوالي 340 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يعادل الميزانية السنوية للبلاد، لدعم الأسواق المالية الروسية، وتشمل الخطة تقديم 92 مليار روبل (3 مليارات دولار أمريكي)، كمساعدات للمؤسسات الأساسية، و200 مليار روبل (7 مليارات دولار أمريكي) كضمانات حكومية.

7- الصين: قامت الصين بعدة إجراءات مهدّفة للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عليها، ومن بين هذه الإجراءات، طرح برنامج تحفيزي قيمته 586 مليار دولار، يركز على مشروعات البنية الأساسية، لتعزيز الطلب المحلي وخفض اعتماد الاقتصاد على الصادرات المتهاوية، تخفيض سعر الفائدة عدة مرات، تقديم تسهيلات من طرف البنوك للشركات الصغيرة، زيادة القروض إلى البنوك بمقدار مائة مليار يوان (14.6 مليار دولار).

8- الانتقادات الموجهة لهذه الخطط:

* الخطط تقوم على شراء الأصول المتعرّبة من المؤسسات المالية، وهذا ما يتناقض مع مبادئ الرأسمالية؛

- * مصادر تمويلخطط المقترحة، أي الجهة التي سيتم تمويل الخطة منها؟
- * كيفية تنفيذ المقترنات التي جاءت بها الخطة؟
- * مدى تأثيرها على معالجة الخلل الحاصل في الأنشطة الاقتصادية المفقودة للأزمة، مثل حالة الانكماش والكساد والبطالة؟
- * اتجاه الخطة لحماية المؤسسات المالية، أي حماية مانحي القروض، وأغفلت أصحاب القروض، عدم حماية المفترضين؟
- * ضخ السيولة في السوق المالية يعتبر مرحلة من مراحل الأزمة لا أكثر؟
- * التوسيع في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

ثالثاً- البديل الإسلامي لإدارة الأزمة المالية الراهنة

١- أسباب الأزمة من منظور إسلامي

أ. التعامل بالفائدة: لقد ارتبطت الأزمة بصورة أساسية بسعر الفائدة الذي يسمى في الشرع بالربا، حيث عجز المفترضون عن سداد الأقساط المرتفعة بسبب رفع معدل الفائدة من طرف البنك الفيدرالي، وهو عنصر خفي يشجع على التضخم، فاتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الأرباح المتوقعة أسلوب أكثر واقعية، لأن الربح أداة لتخصيص رأس المال بعكس الفائدة التي هي أداة مضللة وضارة بمصالح الأفراد، ولقد أشار "موريس آلي" في أحد أبحاثه من بين شروط تفادي الأزمات المالية هو تعديل معدل الفائدة إلى الصفر، وجعل معدل الضريبة في حدود 2%， وبذلك فإسلامي يحرم الربا ويدعوا إلى إلغائه لا إلى تخفيض معدلاته، كما تفعل المؤسسات المالية حالياً.

ب. الرهن العقاري: ويتمثل في قرض يقدم للمقترض لشراء منزل، وبذلك فهو عقد بثلاثة أطراف -المشتري والبنك المقدم للقرض- بحيث يقوم المقترض بدفع نسبة من قيمة المنزل، ويتولى البنك دفع الباقي على يسده ذلك المقترض في شكل دفعات طويلة الأجل باحتساب فائدة متغيرة، وكان موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة لأن البنوك أهملت في التتحقق من الجدارنة الائتمانية للمفترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلبًا متزايدًا على العقارات إلى أن تتشعب، ومن منظور إسلامي فإن هذا الأسلوب للرهن العقاري غير جائز شرعاً من منظور إسلامي، وفي ذلك جاء قرار جموع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦/١٥٢ في دورته المنعقدة في مارس ١٩٩٩ ما يأى: «إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، ويبيغ أن يوفر بالطرق المشروعة بحال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإفراط بفائدة قلت أو كثرت هي طريقة حرمها شرعاً لم فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يستغني بها عن الطرق الخرمة ل توفير المسكن بالتملك».

ج. بيع الدين: انتشرت ظاهرة توريق الديون، بحيث يقوم صاحب القرض ببيعه إلى شركات التوريق تقوم بإصدار سندات باسمه وتطرحها للتداول في الأسواق المالية، وبذلك يصبح للعديد من الناس حق على عقار واحد، وتعثر أحدهما يؤدي إلى تأثر الجميع، وهو بذلك محظوظاً شرعاً كونه بيع للدين بأقل من قيمته وهو ربا، وعائد السندات يتمثل في الفائدة الذي هو ربا، وحسب جموع الفقه الإسلامي الدولي: «لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد محل من جنسه أو من غير جنسه لافتراضه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع الكالى بالكالى (أى المتأخر دفعه بالتأخر قبضه) المنهي عنه شرعاً، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع آجل». هذا بالإضافة إلى قيام صاحب العقار برهمه مقابل ديون أخرى، وهي باطلة من الناحية الشرعية كونها تعامل بالربا من جهة، ولا يجوز رهن الشيء المرهون إلا بإذن المرهن وهنا يبطل الرهن الأول، كون الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة.

د. غياب الأخلاق الاقتصادية: غيبت الأخلاق الاقتصادية، وعطّل التنافس على أساس حسن السيرة والسلوك، فأصبح تصنيع السلاح المدمّر اقتصاداً، وإنتاج الأغذية بدون مراعاة شروط الصحة ابتكاراً، وعمليات تشويه البشر إبداعاً، والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، وإنتاج المخدرات زراعة وصناعة، فانتشر الجشع وحب الذات وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية، وهكذا

أرباب العمل وراء المشاريع المرجحة المدراء وراء الصفقات المدرة للمكافآت دون التفكير في الاستقرار الاقتصادي ومصلحة الجماعة ومستقبل الأجيال.

ثانياً - مبادئ التمويل الإسلامي: تجسد فكرة المصارف الإسلامية جانبًا من نظرية الإسلام للمال ووظيفته في الوجود، فالمال في نظر الإسلام هو مال الله، وإن الإنسان مستخلف فيه، فهو بذلك مطالب بالامتثال للضوابط الشرعية في هذا المجال، وعلى هذا الأساس فالنظام المالي الإسلامي يقوم على عدة مبادئ نذكر منها:

* على مستوى المنهجية: يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أسس وقواعد تضمن سلامة سير النظام، أهم هذه الأسس:

- ❖ التوازن بين حاجات الإنسان المادية والروحية؛

❖ الوسطية في كل مركبات الحياة الاقتصادية في التملك، الإنتاج، التداول والاستهلاك؛

الوسطية في مجال الحرية، فالحرية ليست مطلقة بل لها ضوابط تمنع الإضرار بالآخر في وعاصم المجتمع.

* مراعاة قيم العدل والإنصاف، دافعاً للظلم بكل أشكاله القديمة والمستجدة، ولهذا نجد النظام المالي في الإسلام يكرّس العدل في كل معاملاته، ويحفظ حقوق الفرد والجماعة، وحقوق الأغنياء والفقراء على حد سواء، ومن هنا حرم الإسلام - مثلاً - كل ما يضر بالغير كالغش، وبيع المسلم على بيع أخيه، وبيع الغرر "بجهول العاقبة"، وبيع ما لا يقدر على تسليمه، وبيع ما لا يملك، ومنع من كل ما فيه ابتزاز لأحد المتعاقدين ، أو استغلال لظرف من ظروفه ، ولهذا حرم القرض الربوي، ومنع بيع المكروه ، والفضولي، وقيد بيع الصغير... الخ؛

* التوبيل السماوي، جعل من أصوله العامة حل المعاملات، ولم يحرم منها إلا ما استثنى، وبالتالي فهو وسّع من هامش الحلال، ولكن في الوقت ذاته حرم بعض المعاملات التي فيها ربه أو ضرر، أو غرر، أو تغريب...، وعليه فإنه لا يوجد في الإسلام "سوق حرة"؟

* اعتماده على الاقتصاد المنظم لا الحر ، وهذا بحده وضع شروطًا للبيع ، وأخرى للسلم ، والإجارة ، والرهن ، وضوابط

للشركة...الخ، وهذه الشروط والضوابط لم توضع من أجل تقييد حرية المتعاقدين، وإنما وُضعت لتحقيق مصلحة الطرفين؛

* ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي (العيين)، فهو أدق لحساب مخاطر الائتمان التي كان إغفالها أحد أسباب الأزمة

بـ [المقدمة: 283]، بالإضافة إلى تحريمه لتداول أسهم الشركات التي تكون موجوداتها نقداً فقط أو ديناً؛

* نص على أن يكون الذهب والفضة هو النقد لا غير، وأن إصدار الأوراق النائمة يجب أن تكون مغطاة بالذهب والفضة بكامل القيمة وتستبدل حال الطلب . وبذلك فلا يتحكم نقد ورقى لأية دولة بالدول الأخرى، بل يكون للنقد قيمة ذاتية ثابتة لا تتغير؟

* منع الأفراد والمؤسسات والشركات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة، كالبترول والمعادن والطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود... وجعل الدولة تتو لاحتها وفق الأحكام الشرعية.

١- المضاربة: تعني عقد مشاركة بين طرفين، حيث يقدم أحد الطرفين رأس المال ويقدم الطرف الآخر جهده المتمثل في الخبرة والإدارة، ويأخذ هذا الأخير حقه من الربح الحصول أمّا في حالة الخسارة فيتحمل المقرض وحده الخسارة . أمّا المقترض فيتحمل خسارة وقته أو جهد فقط، بالإضافة أنه يمكن استعمال تقنية المضاربة ضمن أعمال بالبورصة، كالمخاطرة بالبيع أو الشراء بناءً على التنبؤ بتغيرات الأسعار، بغية الحصول على فارق الأسعار، كما قد يؤدي هذا التنبؤ إلى دفع فروق الأسعار، بدلاً من قبضها في حال الخسارة. ولصحة عقد المضاربة يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

- * أن يكون رأس المال من الأثمان المطلقة، أي من النقود المضروبة، فلا تقبل إن كانت سلع أو حلي أو عقار؛
 - * أن يكون رأس المال معلوما لأنّ جهله يؤدي إلى جهل مقدار الربح، وأن يكون حاضرا لا غالبا في ذمة المضارب؛
 - * الربح اشتراك بين العامل وصاحب المال، العامل بعمله والآخر بماله؛
 - * أن يكون مقدار الربح معلوما بالجزئية (كالنصف أو الربع...);
 - * يتم اقتسام الربح من خلال التصفية الكاملة للمضاربة لكي يتمكن صاحب المال من استرجاع ماله، لأنّ الربح وقاية لرأس المال.

2- المشاركة: هي وسيلة مستحدثة، يتم بمقتضاها اشتراك اثنين أو أكثر في رأس المال، للاستثمار في مشروع معين، على أن يتم اقسام الأرباح والخسارة في نهاية كل دورة بنسب يكون متفق عليها مسبقاً، وليس بالضرورة أن تكون بنسبة مساهمة المشاركون في رأس المال متساوية، ويمكن تطبيق المشاركة على الأنشطة الإنتاجية أو التجارية ذات المدى الطويل، وأحياناً تكون على المدى الطويل والقصير، والفرق بينها وبين المضاربة يتمثل في عدد الأطراف الداخلة في المعاملة، ولهذا النوع من التمويل شروط يجب توفرها

3- عقود البيع بالإجارة: يقصد بها أن يقوم الفرد باستئجار شيء معين لا يستطيع الحصول عليه لأسباب معينة، ويكون هذا مقابل أجر يقدمه المستفيد للمؤجر، والإجارة شرعا هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم، وقيل هي تملك المنافع بعوض. وهذا ما جاء في قوله تعالى: **ج ٢ ه ٤ هـ** **لِمَنْ يُرِكِّبُ الْقَصْرَ** [القصص: 26].

لصحة عقد الإيجار، يجب توفر عدة شروط نوجزها فيما يلي:

- * يشترط أن يكون المعقود عليه معلوماً علماً يمنع من المنازعة؛
 - * يشترط في العين المؤجرة أن تكون مما يصح الانتفاع بها، مع بقاء عينها لأنّ الإجارة تقع على المنفعة لا على استهلاك العين؛
 - * يشترط أن يكون المعقود عليه مقدور الاستيفاء حقيقةً وشرعًا؛
 - * بيان المدة في إدارة المنافع، لأنّ المعقود عليه لا يصير معلوم القدر بدونها؛
 - * الأجرة تكون مالاً معلوماً، وهي تسري على المستأجر في إجارة المنافع، من تاريخ تسلمه للعين المأجورة من المؤجر، لأنّ عقد الإجارة من العقود الزمنية، فلا تستحق الأجرة فيه بالعقد بل، بالتمكين من محل الإجارة

4- المراجحة: بيع المراجحة هو أحد أنواع البيع المطلق (بيع العين بالثمن)، الذي ينقسم من حيث الشمن إلى أربعة أنواع، بيع المراجحة إذا هو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع مع زيادة ربح معلوم ومتفق عليه، وتستند مشروعية المراجحة إلى قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ چ چ ... ك [المبقرة: 198]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فيبيعوا كيف شئتم". من بين الشروط التي يجب توفرها حتى يكون عقد المراجحة صحيحًا ومشروعًا ما يلي:

- ※ أن يكون الشمن مثليا كالدينار وغيره من العملات؛
 - ※ أن يكون المبيع عرضاً لا نقداً؛
 - ※ أن يكون ثمن البيع معلوماً؛
 - ※ أن يكون الربح معلوماً لطرف في عقد البيع؛
 - ※ تحديد نفقات البائع (المصاريف) على السلعة؛
 - ※ ألا يكون الشمن في العقد الأول مقابلاً بحصته من أموال الربا.

- * أن يكون معلوم القدر، لأنّ جهالة المبيع التي تفضي إلى المنازعات فيسائر عقود المعاوضات تفسد العقد؛
 - * أن يكون مما يضبط بالصفات على وجه لا يبقى بعد الوصف إلا تفاوت يسير، فإن كان مما لا يمكن أن تضبط صفاته فلا يجوز السلم فيه، لما في ذلك من جهالة مفضية إلى المنازعه؛
 - * القدرة على تسليمه عند حلول الأجل، وذلك بأن يغلب على الظن وجوده عند التسليم، فإن لم يكن لذلك، لم يصح السلم؛
 - * أن يكون ديناً في الذمة، فيكون البائع مطالباً بتسليم المبيع عند حلول الأجل على الصفات المشروطة في العقد، دون التقييد بأن تكون من إنتاج مصنعه أو مزرعته الخاصة أو من غيرها؛
 - * يشترط في رأس مال السلم أن يكون معلوماً، وأن يعجل تسليمه للبائع في ملعن العقد؛
 - * يشترط في السلم أن يكون معلوم الأجل ومكان التسليم، وذلك منعاً للجهالة المفضية إلى التنازع.

التصنيفات:

- ❖ الرقابة على المؤسسات المالية، وفرض القيود على طريقة تقديمها للقرفون و على طرق استثمارها؛
- ❖ ضرورة الإفصاح بشكل دائم عن استثمارات و عمليات الشركات المدرجة في الأسواق المالية؛
- ❖ ضرورة التعاون الدول العربي والإسلامي فيما بينها لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها؛
- ❖ إعادة النظر في النظام المالي العالمي وتفحص القواعد المالية والاقتصادية الإسلامية واستخلاص البديل الإسلامي المناسب.

المراجع:

- سفر أحمد ، المصارف الإسلامية: العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، لبنان: إتحاد المصارف العربية، 2005.
- الصالحي صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- طايل مصطفى كمال السيد ، القرار الاستثمار في البنوك الإسلامية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- فطحي سامر مظهر ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، [على الخط] ، ط1، دمشق: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، متاح على: www.kantakji.com.
- الحبشي محمد ، الأزمة المالية العالمية، [على الخط] ، سوريا: 2008، متاح على: www.pidegypt.org.
- شحاته عبد الله ، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، [على الخط] ، مصر، 2008، متاح على: www.pidegypt.org.
- صندوق النقد الدولي، الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي، [على الخط] ، تقرير حول آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2008.

-Angel Asensio, conséquences économiques de la crises financière – un point de vue Keynésien, [en ligne], Hal, Octobre 2008, disponible sur: <<http://hal.archives-ouvertes.fr>>.

-Patrick Artus et autres, la crise des subprimes, [en ligne], Paris: Christine Carl, 2008, disponible sur: <<http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr>>.

-René Sèze, Quel impact de la crise sur la croissance à moyen terme, [en ligne], Paris: Centre d'analyse stratégique, octobre 2008, disponible sur: <www.strategie.gouv.fr>.